الأفكار العجاف في حديث النائب القلاف!

سعد العجمي
alajmi@mbc.ae

منظر النائب سيد حسين القلاف خلال ظهوره الإعلامي المكثف أخيراً "يكسر الخاطر"، مثلما كان دفاعه عن وزير الداخلية في جلسة حجب الثقة قد أثار شفقة زملائه عليه، بمن فيهم مؤيدو الوزير، بعد "العك" وعدم الاتزان وتضارب الأفكار والخلط غير المبرر الذي وقع فيه خلال دفاعه عن الشيخ جابر الخالد.

ما يطرحه النائب القلاف هذه الأيام فيه إساءة كبيرة للعمل السياسي، وللعمامة التي يرتديها، ويعكس صورة غير مقبولة بل مقيتة لإقحام "الانتماء الوطني" في كل شاردة وواردة، وكأن صكوك الوطنية بيد السيد يمنحها لمن يشاء، وينزعها عن كل من خالفه الرأي.

يقول السيد القلاف قبل فترة "شكلنا بلوك من ثلاثين نائباً للوقوف في وجه أي مستجوب فلا استجوابات بعد اليوم"... ليعود قبل أيام ويقول لا فض فوه "سأستجوب أي وزير لم يرد على سؤالي عن المعاملات التي مُرّرت في وزارات الدولة"... الله أكبر، وفق نظرية السيد هذه، إن أراد هو أن يستجوب، فهذا حقه الدستوري، أما إن استجوب غيره من النواب فهو "مؤزّم"، بالله عليكم هل شاهدتم ازدواجية معايير كهذه؟

القلاف وفي كل ظهور إعلامي له يعطي المشاهدين دروساً في ضرورة احترام أفراد الأسرة الحاكمة، ويكيل التهم لكل نائب أو كاتب ينتقد أحد أفراد الأسرة، وفي طريقه من استديو "القناة" وقبل أن يصل إلى منزله العامر، يصرح بأن هذا الشيخ الوزير "قوطي"، وذلك الشيخ "حالم أو فاشل"، على من تعزف مزاميرك أيها النائب، ألم تسمع بقول الشاعر:

"لا تنه عن خلق وتأتي مثله... عار عليك إذا فعلت عظيم"؟

ثم تعال، من صفات السادة الشجاعة، ألا تملك الشجاعة لتنوِّر أهل الكويت بمَن يحملون تلك المسميات، وهي الشجاعة التي امتلكها غيرك من النواب الذين أصابوك في مقتل بأدائهم الذي لم تعد تستطيع الوصول إلى سقفه العالي، فتحدثوا بالأسماء صراحة، لا بالتلميح كما تفعل أنت.

بل الأدهى والأمرّ يا صاحب الخلق الرفيع أن مَن اختار أولئك الوزراء هو الشيخ ناصر المحمد، كما أن سمو الأمير حفظه الله يمارس صلاحيته من خلال الوزراء الذين تحدثت عنهم، وهم مَن يمثل الأمير في السلطة التنفيذية، فأتمنى عليك ألا تتوهم بأن الطائرة الخاصة التي تقلك في حلك وترحالك قد جعلتك تعتقد أن "الميانة" زادت إلى هذه الدرجة التي تجعلك تقول ما لا تعي.

بالنسبة لي، فإن ما سبق قد يحتمل الأخذ والرد، لكن ما قاله القلاف في مقابلته التلفزيونية قبل يومين، من أنه هدد هو و"جماعته" أحد الصحافيين، أمر لا يجب السكوت عنه لكل مَن يملك قلماً حراً لم تلوثه أوساخ العطايا والهبات، فالنائب وبعظمة لسانه قال إنه أرسل إيميلاً إلى أحد الصحافيين هدده بسحب "جنسيته" وتقليب ملفاته، لأنه كتب مقالاً لم يرق للسيد، فما القدرات التي يمتلكها النائب ليقول مثل هذا الكلام؟ بل ما الصلاحيات التي تتيح له مثل هذا الأمر، لممارسة هذا الإرهاب الفكري وتهديد صحافي كتب ما تمليه عليه قناعته؟

هنا لن أطالب جمعية الصحافيين بفتح تحقيق في الموضوع، لأنني غسلت يدي بالماء والصابون من تلك الجمعية التي عودتنا على أن الدفاع عن الحريات آخر اهتماماتها، لكنني سأوجه كلامي مباشرة إلى النائب القلاف، لأقول له: "إن كان أهل الكويت قد تسلموا جناسيهم من بيتك فاسحبها ممن تشاء، أما وأنها غير ذلك، فلا أنت ولا غيرك يستطيع أن يصادر حق المواطنة والانتماء عن أي من أبناء هذا الوطن، أتدري لماذا؟ لأنك قد تكون قوياً بعلاقتك الشخصية، والشخوص لا تدوم، أما نحن كمواطنين فأقوياء بما هو دائم للأبد، وهو دستور عبدالله السالم الذي طالبت في يوم ما بتعليقه"!

روحانية رمضان بين طبقين!

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: يروى عن نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- أنه قام لجنازة، وحينما قال له أصحابه لكنها ليهودي قال: أليست نفسا.

***

بعد هجوم متعهدى تقديم الغذاء علينا استعدادا لرمضان «الروحاني»، بقيت وسيلة لم يتنبه إليها أحد، وهي استغلال إشارات المرور وزحام الشوارع بعد المغرب لتقديم شيء من الطعام والشراب على الخطوط السريعة والتقاطعات حتى تصدق رؤية الحملة الوطنية لمكافحة الغلاء من أن مصاريفنا على الغذاء ستبلغ 32 مليار دولار في عام 2013 كما نشر... يا بلاش.

في الحقيقة من الصعب أن تخلق لك جوا روحانيا في رمضان بعد ما حولناه إلى مهرجان للصخب، هذا الشهر الذي لايزال المسلمون يصرون على تحديده بالعين المجردة لا التلسكوب، فأنت في هذا الشهر بين طبقين ولكل إغراؤه، طبق الأكل وأبطاله جيش من الخدم والسائقين وليس نساءنا إلا من رحم ربي، وطبق الفضائيات التي تنضح صراخا ودما و"هوشات" وأثاثا فاخرا.

فكل شيء من حولنا ينطق بالملذات، بدأ بعادة «القريش» وهي تعبير عن طقس انتقامي من الطعام نفتتح به رمضان، وتبدأ بعدها مهرجانات الأغذية وتنافس التعاونيات والغبقات التي تقيمها المؤسسات الرسمية والأهلية والوزارات والدواوين التي أصبحت بعدد النمل، وكثير منها صار جسرا للمناصب والمصالح. ويتخلل ذلك أيام القرقيعان الذي بات مناسبة للتفاخر بين النساء في نوعية علب الحلوى، وشكل الخادمات والسائقين المرافقين للأطفال، وكذا معارض الألبسة والدراعات في كل منطقة تقريبا، حيث تعرض «المصممات» الكويتيات- وعددهن في ازدياد- «أعمالهن» المستوردة من لبنان على الزبائن... وهات يا فلوس!

نحمد الله أن رمضان شهر في السنة لأنه لو كان أكثر فلن يقدر أي وزير للتجارة أن يدعي أن مخزوننا الاستراتيجي من الغذاء سيكفينا ستة شهور، وأظن أن القطط ستشهد على إسرافنا يوم الحساب، والدليل أن ما يتبقى من أطعمة من حاويات المساكن يذهب للأسف إلى مكبات النفايات في الصحراء، وليتنا نملك أنظمة لفرز النفايات حتى يتم حساب الغذاء المقذوف في الحاويات وتحديد نسبته من باقي المخلفات... ستكون النسبة المئوية مفاجأة بالطبع.

متطرفون في كل شيء، حتى في العبادة، فبعد رمضان لا تجد في المساجد إلا «سكانها الأصليين»، وبعضنا لا يزال يصر على أن ليلة القدر تكون في ليلة 27 وتكتظ المساجد في هذه الليلة تحديدا، وكأن هؤلاء على اطلاع على عالم الملائكة، في المقابل تترك مقار العمل ومكاتب الوزارات للهواء الطلق بحجة... «أنا صايم ياجماعة».

أختم مقالتي بهذه الطرفة حول رؤية الهلال، إذ يروى أن جماعة فيها الصحابي أنس بن مالك، اجتمعوا لرؤية هلال رمضان، وكان ابن مالك قد قارب المئة من عمره فقال: لقد رأيته... هو ذاك، وأخذ يشير إليه فيما عجز الآخرون، فنظر أحدهم إلى وجه أنس فشاهد شعرة بيضاء تدلت من حاجبه فوق عينيه، فمسحها وسواها بحاجب أنس ثم قال له: انظر يا أبا حمزة، هل ترى الهلال؟ فقال: لا.

ياسر عبد العزيز *

ما بين السعودية والإمارات

لا تعدم السعودية نقاداً يكيلون لها الاتهامات ليلاً ونهاراً منذ نشأت دولة قوية ومملكة راسخة في هذا الجزء من العالم، خصوصاً أنها انخرطت في الكثير من الصراعات والمواجهات، حيث أصابت وأخطأت بقدر كتلتها الحيوية ومسؤولياتها الروحية واستحقاقات دورها، لكن أحداً لن يستطيع بسهولة اتهامها بميلها المتسرع إلى الصدام أو إخراج خلافاتها إلى العلن، خصوصاً إذا كانت في محيطها القومي والجغرافي.

أما الإمارات، فقد جلب عليها طلوعها المفاجئ وتقدمها المطرد واجتراحها الآسر للإنجازات الكثير من التصيد والتربص، وانتهز كثيرون هشاشة بنيتها السكانية وأعباء صيانة نظامها السياسي الاتحادي في محاولات لهز تماسكها وعرقلة نبوغها الإقليمي والعالمي، لكن أحداً لم يكن قادراً على التشكيك بحسها القومي وميلها الدائم إلى الاتحاد والعمل الجماعي مع شقيقاتها الخليجيات والعربيات.

اليوم يبدو أن الدولتين تخوضان في خلاف يبتعد بكلتيهما عن تلك المناقب.

فرغم أن العلاقات بين البلدين بدأت شديدة التوتر على خلفية ارتياب الرياض في مقاصد الاتحاد الذي عمل الشيخ زايد (رحمه الله) على بنائه، وبعض الإشكالات الحدودية الثنائية، فإن تلك العلاقات ما لبثت أن مضت إلى التحسن والتطور.

وحينما دعت الإمارات إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن السعودية رحبت كثيراً بالدعوة ودعمتها بكل قوة ممكنة، وقد أثبت المجلس أنه كان مصلحة وضرورة لكل الدول المنضوية تحت لوائه، سواء حين اشتعلت المنطقة أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، أو عندما تزعزع أمن الدول الست إثر غزو العراق للكويت.

ولم تكن مسيرة المجلس سلسلة من الإنجازات العظيمة والتقدم المتواصل بطبيعة الحال، لكنها أيضاً سجلت الكثير من النجاحات، وانعكست مصالح وعوائد ملموسة على الدول الأعضاء. وكان الأمل كبيراً في أن يسهم الاتحاد النقدي بين دول المجلس في دفع عجلة التكامل الخليجي، وتعلقت الآمال بإطلاق الوحدة النقدية الخليجية الموحدة، لكن تلك الوحدة تعرضت لشك كبير في إمكان إطلاقها حين أعلنت الإمارات انسحابها منها.

طلبت الإمارات أن تستضيف مقر البنك المركزي الخليجي في أراضيها، وساقت لذلك أسباباً موضوعية عديدة، لكن السعودية آثرت أن تحتفظ بالمقر لديها، مستندة إلى أسباب موضوعية أخرى، وكانت النتيجة تعثر إطلاق الوحدة النقدية وتزعزع اليقين في إمكان صدورها.

لم يكن الجدل بين السعودية والإمارات يدور على استضافة مقر بنك، لكنه كان يحتدم على مصالح مالية واقتصادية وأدوار إقليمية، بين أكبر اقتصادين عربيين وخليجيين، وبين شقيقة كبرى تجد نفسها عمقاً وملاذاً وحادياً للشقيقات الأصغر، وشقيقة أصغر تجد نفسها وقد برهنت على كل نبوغ وسداد ممكن، وتبحث لذاتها عن دور يليق بالتطور الذي حققته بالجرأة والطموح الشديدين.

في الأسبوع الماضي، تلقت العلاقات السعودية- الإماراتية ضربة مؤثرة، فقد أوقفت الرياض العمل باتفاقية، تم إبرامها في مايو من عام 2007، تتيح لمواطني الإمارات الدخول إلى المملكة ببطاقة الهوية الوطنية، شاكية من أن تلك البطاقة تحوي خريطة لا تتفق مع اتفاقية تعيين الحدود التي تم إبرامها بين البلدين عام 1974.

اتفاقية عام 1974 تنص على أوضاع حدودية تتصل بالسيادة الترابية والتواصل الإقليمي وموارد بترولية وغازية في مناطق حيوية، وقد أعلنت الإمارات في عام 2005 أن أجزاءً من تلك الاتفاقية باتت غير صالحة للتنفيذ، وسعت إلى التفاوض حولها من جديد في ضوء التغيرات التي طرأت على الأوضاع الإقليمية والقوة التفاوضية للطرفين.

بالطبع لم تستجب السعودية للموقف الإماراتي الجديد، وأعلنت تمسكها بالاتفاقية المبرمة، ومن جهتها كانت القيادة الجديدة في الإمارات غير قادرة على تقبل ما تنطوي عليه الاتفاقية من ترتيبات اعتبرتها مجحفة؛ إذ قيَّمتها في ظرف جيوستراتيجي مختلف عن ذلك الذي أبرمت خلاله.

ويبدو أن أوساطاً في النخبتين السعودية والإماراتية تحض على التشدد في إدارة الخلاف بين البلدين، ويظهر كذلك أن أوساطاً أخرى تعتقد بأهمية حسم الأمر ودياً وبعيداً عن الأفعال الحادة والخطوات الصدامية.

ففيما كانت الرياض تعلن خطوة منع التنقل ببطاقة الهوية الوطنية بين الدولتين، كان رئيس الإمارات يتصل بالعاهل السعودي مهنئاً بحلول شهر رمضان، وقبلها بثلاثة أيام كان ولي العهد السعودي يستقبل الشيخ محمد بن راشد والشيخ منصور بن زايد في أغادير.

العلاقات السعودية- الإماراتية بدأت توغل في مسار سلبي، حيث يتبادل الطرفان السياسات الحادة والمعوقة، لكن الأمل يبقى معلقاً على خيط الود الماثل في تلك العلاقات، والمعول على الحكمة والرشد في مقاربة الاختلافات، بين دولة كبيرة تستحق أن تحظى مصالحها بالحماية، ودولة ناهضة يجب أن تحتل مكانة لائقة وتتمتع بالاحترام الواجب.

* كاتب مصري

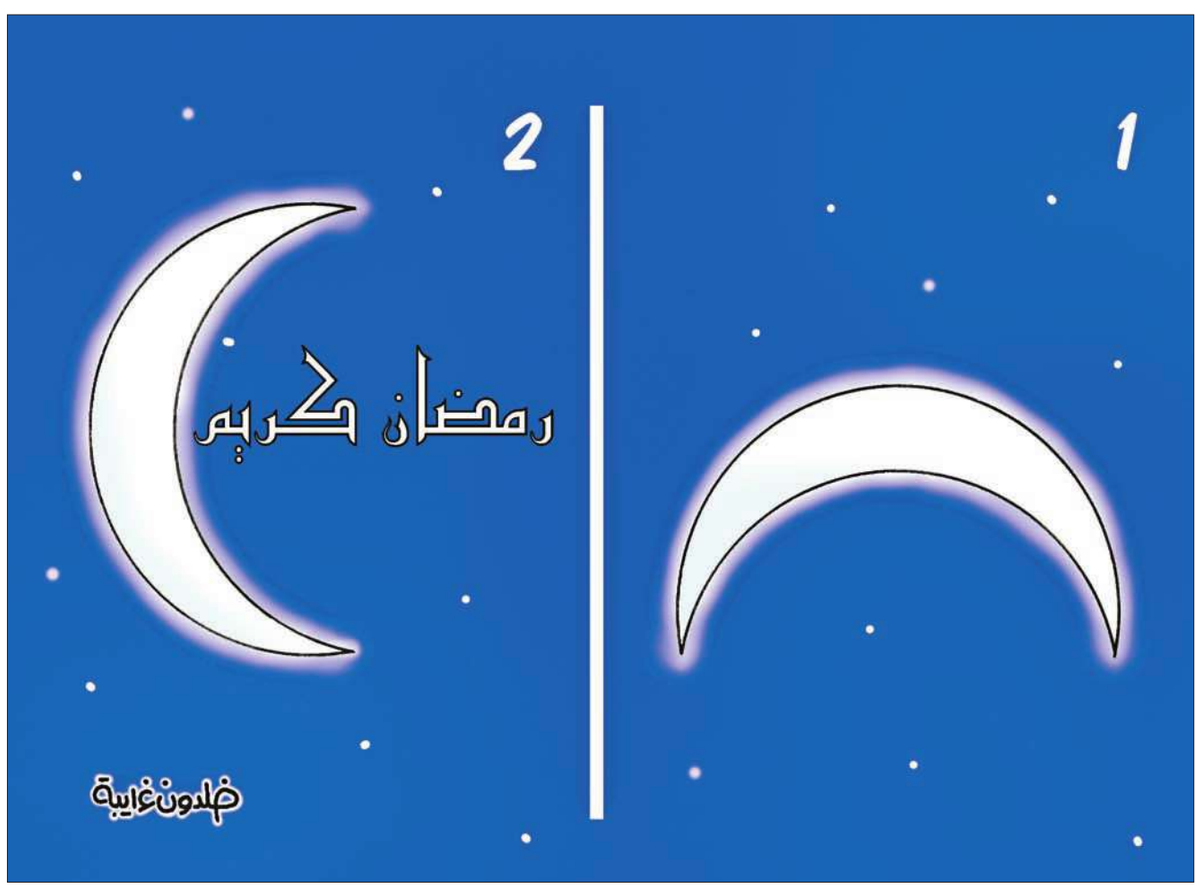

ليست فاجعة الجهراء... إنها فاجعة دولة!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

عشرات العشرات من المقالات كتبت إثر حادثة حريق الجهراء، ومنها ما تناول القضية من زوايا لا يمكن أن تخطر على عقل، كالزميل الذي ألقى باللائمة فيما حصل على حادثة حصول بعض المرتبطين بالحادثة على الجنسية الكويتية، وأنهم كانوا من البدون سابقا!

لكن باستثناء أصحاب الشطحات الغريبة من الزملاء ومنهم الزميل أعلاه، فإن الأغلبية العظمى ممن تناولوا الموضوع شرعوا في توجيه أصابع الاتهام إلى مختلف الاتجاهات والقطاعات الحكومية، من داخلية ومرور وإطفاء وصحة وطوارئ وبلدية وشؤون، وغيرها من جهات لا أذكرها، أو إلى هؤلاء جميعا دفعة واحدة!

وبالطبع، يمكن لنا أن نفهم هذه الرغبة لتوزيع الاتهامات في كل الاتجاهات، تحت وطأة هول الفاجعة، ومن الطبيعي أن يتملك الغضب بعض الناس فيجعلهم ينفسون عنه بهذه الطريقة، وأنا وحين أقول هذا فلست أدافع عن هذه الجهات ولا أعفيها من مسؤوليتها، بل أقر بتشاركها جميعا في المسؤولية.

إن ما أريد قوله هو أننا في الكويت ومنذ فترة ليست بالقصيرة، توقفنا عن معالجة أي خلل إلا بعد المصائب والفواجع، ولو بحثتم في الذاكرة لما وجدتم أن حكومتنا تحركت يوما في اتجاه تصحيح ومعالجة شيء ما لمجرد أن أصحاب الاختصاص والعارفين بالشأن قد بينوا ضرورة التحرك، أو أنها هرعت لتقويم ومعالجة قطاع من قطاعاتها من باب أن الوقاية خير من العلاج قبل أن يستفحل الخلل، والأمثلة لا تعد ولا تحصى في كل مجال وعلى كل صعيد ومستوى.

خذوا مثلا القطاع النفطي وحوادثه المتكررة، والكهرباء والماء ومشكلتهما التي كانت مرصودة منذ سنين، ومشكلة المرور التي لا تزال تتكاثف وتختنق، وأزمة الخطوط الجوية الكويتية التي تنذر بمصيبة، والمشاكل البيئية المسكوت عنها بصمت مريب، وتدهور الخدمات الصحية المستمر، وانتكاس التعليم المتواصل وحوادث المدارس المتكررة، وعدم اتساق مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، وارتباك قطاع المواصلات والاتصالات وانعدام خدمة البريد ذات القيمة، وتزايد البطالة المقنعة والوظائف الهامشية، وانتشار العمالة السائبة، وكارثة الاتجار بالإقامات والبشر، ومشكلة البدون التي تركوها حتى ثقلت وأثخنت، وتزايد معدلات الجريمة، والمشاكل المجتمعية التي يصرون على إنكارها كالطائفية والفئوية والعنصرية، وتدهور قطاع الرياضة، وغيرها وغيرها وغيرها!

وهذه ليست صورة قاتمة عن الواقع، بل هو وصف مجرد لا أكثر، والحقيقة أنه ليس بغريب أو مخالف للمنطق باعتبار وفرة الموارد المالية، بل هو المنطق بعينه، فحينما تتدهور الدولة سياسيا وإداريا، وينعدم التخطيط والعمل المؤسساتي، وتعلو الفردية وتشيع الشخصانية والمحسوبيات والمصالح الخاصة، سيتسع الخرق على الراقع، وسيعجز المال مهما جرى ضخه عن رتق الثقوب التي ملأت الثوب لأنه تهتك، وهذه هي حالتنا تماما.

لا يمكن لمنحنيات التنمية والنجاح أن تسير إلا جنبا إلى جنب، فمن المستحيل أن ترى دولة مزدهرة في القطاع الصحي والتعليمي والثقافي ولكنها متدهورة في القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والرياضي مثلا، فالدول إما أن تزدهر في كل مجال وإما أن تتعثر في كل مجال. صحيح أن الازدهار والتعثر يكونان بأقدار مختلفة، ولكنهما لا يمكن أن يسيرا إلا باتجاه واحد، ولنا في دول العالم في مشارق الأرض ومغاربها عبرة!

لهذا لا بد أن ندرك أن الكويت قد وصلت اليوم إلى مستويات الخطر في كل مجال، وعدم وقوع الكوارث والفواجع، ليس راجعا لكفاءة الأداء وعدم وجود الثغرات والأخطاء، إنما إلى لطف الله وقدره.

إن الكويت اليوم بحاجة إلى عملية إنقاذ كبيرة قبل أن تصل إلى مرحلة ما يسمى بالدولة الفاشلة (Failed State) وبعدها مرحلة اللاعودة، والإنقاذ لا يمكن إلا بالحل الشامل الذي لا يمكن أن يقوم على المعالجات الجزئية، لذلك فالإشارة إلى قصور وزارة الداخلية أو وزارة الصحة أو الشؤون أو البلدية أو غيرها وتعليق طوق الإخفاق في رقبتها، هي إشارات إلى اعتلالات الأطراف والهوامش، ومهما أنفق وبذل لمعالجتها فسرعان ما سيعاودها السقم، لأن منبع الداء باق دون علاج ولا يزال ينشر المرض!

محمد صادق الحسيني*

«منامات» أميركية تفسدها دفاعات سورية إيرانية!

إن جمهور الناخبين المليوني الداعم للرئيس الشعبي أحمدي نجاد هو «العين الساهرة واليقظة للدفاع عن الثورة وعرين الولاية» كما هو مدون في الدستور أصبح بلا شك قادرا على منع تحقق أي من «المنامات» التي يروج لها أصحاب مقولة «إيران أولا».

سواء اتهم «عقاب» النواب اللبنانيين إيران بعرقلتها تشكيل الحكومة في بلاده أو لم يتهمها فإن ثمة خيطا رفيعا يربط بين مثل هذه «المنامات» التي بدأ يكثر من رؤيتها مروجو مقولة «لبنان أولا» وتلك «المنامات» التي بدأ يكثر من رؤيتها على المقلب الإيراني الآخر، جماعة «إيران أولا» والتي تتهم لبنان و«رجاله» بأنهم هم من منع تحقق موجة «التغيير» التي وعدتنا بها واشنطن من بيروت إلى طهران.

فالحالمون بالتغيير على الطريقة الليبرالية من بقايا «العهد الأميركي الآفل» في لبنان كما في إيران لم يكونوا في وارد التصديق بأن الزمن الذي كان يوما أميركيا أثناء حكومة بوش واختطافها للمعادلة الدولية، تحول مع إفلاس كازينو القمار الدولي الذي كانت ترعاه الدولة الأعظم في العالم، إلى زمن الطامحين الجدد في إدارة شؤون العالم والتي تضم في صفوفها منظمات وحركات فاعلة جدا، وربما أقوى من بعض الحكومات في المعادلة الدولية، حتى إن لم تكن محسوبة في عداد الدول، كما يقول عنها سيمون هيرش في تقريره الشهير في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية.

فـ«حزب الله» اللبناني بذراعه الفولاذية المجربة في حرب الـ33 يوما الدفاعية المجيدة أصبح قادرا بلا شك ولا ترديد على منع إعادة إنتاج أي سلطة في لبنان، لا تأخذ بعين الاعتبار حقائق ما بعد حرب تموز التي تجسدت على الأرض اللبنانية خريطة سياسية فاعلة، أيا كانت «المنامات» التي تعشش في أذهان المراهنين على الزمن الأميركي الآفل.

وكذلك الأمر فإن جمهور الناخبين المليوني الداعم للرئيس الشعبي أحمدي نجاد المدعوم من قوات حرس الثورة الإسلامية، وهو «العين الساهرة واليقظة للدفاع عن الثورة وعرين الولاية» كما هو مدون في دستور الجمهورية الإسلامية أصبح بلا شك ولا ترديد بقادر على منع تحقق أي من «المنامات» التي يروج لها أصحاب مقولة «إيران أولا» المنبهرين بالعصر الأميركي الآفل مثلهم مثل جماعة «لبنان أولا».

وعليه فليس صعبا تصور حالة اليأس والإحباط والانتكاسة التي عاشها ولايزال يعيشها أصحاب المشروعين في كل من لبنان وإيران، وكيف أنهم أخذوا يرمون التهم جزافا على «قدرهم المفروض عليهم من الخارج» فإذا بإيران تصبح هي المعطلة لتشكيل الحكومة اللبنانية كما يتوهم أصحاب المنامات الأميركية في لبنان، وإذا بـ«حزب الله» اللبناني يصبح هو المعطل لموجة «التغيير» الإيرانية التي كانت مرتقبة كما يروج أصحاب المنامات الأميركية في إيران، إنهم لا ينظرون أبعد من منخارهم، ولا يقرؤون إلا تقارير دوائرهم الصغيرة المحيطة بهم.

لقد تناقشت في الأيام القليلة الماضية مع أحد أركانهم في القيادة الوسطى قبل أيام هنا في إيران وهو من تلامذة الإمام الخميني الراحل كما يفترض، ولما اشتد نقاشنا حول أولوية "الإسلام أولا" في المشروع الخميني الكبير وضرورة الدفاع عن هذه المقولة مقابل مقولات الفصل العنصري الجهنمية، التي يروج لها الأميركيون في هذه الأيام في البلدان المختلفة بقوة، فإذا بأحد مساعديه من الوزن الثقيل يدخل علينا ويبدأ بعرض وجهة النظر الأصلية المخبأة، التي تقول إن الثورة الخمينية انتهت ولم يبق منها شيء، وإن منافسينا الانتخابيين اليوم يحملون السلاح- يقصد الحرس الثوري- فكيف تريد منا أن نخوض تجربة الدفاع عن ديمقراطية صناديق الاقتراع في ظلال بنادق الدفاع عن العالم الإسلامي، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى طرح إسلام منفتح على الداخل كما على الخارج من دون وهج السلاح؟!

وهنا تذكرت نقاشات أصحاب نظرية «لبنان أولا» وكيف أنهم لا يرعوون في القبول بالتوطين ومن ثم التطبيع وصولا إلى العودة إلى نظرية لبنان قوي في ضعفه فقط، ومن أجل كسر استراتيجية الدفاع الوطني القائمة على ضرورة المقاومة الشعبية فقط.

في الحد الأدنى نستطيع القول عن أمثال هؤلاء إنهم ساذجون، إذ يعتقدون أن في الإمكان اليوم الدفاع عن أسوار أي من العواصم العربية أو الإسلامية من دون وضع استراتيجية دفاعية وطنية لبلدانهم، تتضمن فيما تتضمن الدفاع عن أسوار القدس الشريف وفلسطين كل فلسطين، ليس لأننا، كما يزعمون، فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين، بل من أجل الدفاع عن الأمن القطري والوطني لبلداننا، ذلك أنك حتى لو قررت التخلي عن القضية الفلسطينية أو أي من قضايا البلدان الأخرى ممن تنتمي إليها في العرق أو الدين فإن الآخر لن يتركك مطلقا، وهل نسيتم مقولات العولمة لاسيما المتأمركة منها، وكيف أن العالم أصبح في مركب واحد، فإما أن ننجو سويا وإما أن نغرق جميعا؟!

ثم كيف يمكن الدفاع عن الأمن الوطني المحض وإسرائيل قائمة أصلا على قاعدة ضرورة إيصال الطاقة إلى العالم الغربي «ببلاش» ومنع قيام أي تكامل، ناهيك عن اتحاد بين أي اثنين في العالمين العربي والإسلامي حتى إن كانا من حلفاء الغرب الحميمين؟! ألم يُزرع هذا الكيان على هذا الأساس، وهو يمارس مهامه هذه بكل إتقان حتى الآن؟!

وعليه فإن الاقتدار الذي يبديه اليوم «حزب الله» اللبناني أو «حماس» الفلسطينية أو المقاومة العراقية الباسلة بكل أشكالها، وليس الإرهاب الأعمى طبعا والذي يطول المدنيين والموجه من الموساد والمخابرات الأميركية، أيا كان لواؤه أو المقاومة الأفغانية الشريفة التي تقترب من ابتلاع ما تبقى من العنجهية والغرور الأميركيين ومعها الأطلسي المذعور إنما يشكل بالطبع خيبة لأصحاب مشاريع لبنان أولا وإيران أولا، فيما تنعش دعوات التكامل الإقليمي التي يرفعها كل من بشار ونجاد رواد الزمن الجديد بامتياز.

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي - الإيراني

الجريدة. aljarida
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة
تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر- الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 / 22257037 / 22257038 - فاكس: 22257035 - ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
شكاوى التوزيع والاشتراكات: خدمة العملاء: تلفون: 1828111 - فاكس: 22252540
الاعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107
التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487